

دور البرامج التنموية في مكافحة الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل التنمية البشرية
دراسة تحليلية للفترة ما بين 2001 – 2022

**The role of The Development Programmes in the fight against poverty in
Algeria according to the Human Development Index. Analytical study for the
period
2001-2022**

**Le rôle des programmes de développement dans la lutte contre la pauvreté en
Algérie selon l'Indice de développement humain. Étude analytique pour la
période 2001-2022.**

عبد الحميد قطوش¹

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2023/10/01

تاريخ الإرسال: 2023/06/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة 2001-2019 في مكافحة الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل التنمية البشرية، حيث قامت الجزائر باعتماد أربع برامج تنموية، أولها برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، والثاني برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، والثالث المخطط الخماسي للفترة 2010-2014. أما البرنامج الرابع فهو برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019، وذلك قصد تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وخلصت إلى أن البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2019 ساهمت في تخفيض نسبة الفقر حسب دليل التنمية البشرية، لكن هذه المساهمة كانت بدرجة ضئيلة، فمن خلال مؤشر دليل التنمية البشرية، تم التوصل لوجود تحسن لكنه لم يرق إلى درجة ما تم ضخه من أموال في إطار هذه البرامج، والتي كان هدفها هو تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الخروج من دائرة الفقر.

الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية، الفقر، دليل التنمية البشرية، مستوى المعيشة.

Abstract :

This study aims to identify the role of The Developing Programmes adopted during the period 2001-2019 to combat poverty in Algeria according to the Human Development Index. Algeria adopted four development programs, the first of which was the Economic Recovery Program for 2001-2004, the second was the Economic Growth Support Program for 2005-2009, the third one was the five-year plan for 2010-2014 and the fourth program was the Program for the Consolidation of Economic Growth during the period between 2015 and 2019, with a view to improving the living conditions of the population. This study relied on both descriptive and analytical methods and concluded that the implemented developing programs in Algeria between 2001 and 2019 had contributed to the reduction of poverty. According to the Human Development Index (HDI), there was an improvement. However, it had not lived up to the amount of funds that have been pumped under these programmes, the aim of which had been to improve people's standard of living and thus to move out of poverty.

¹ Abelhamid guettouche, Faculty Of Economics – Mohamed Boudiaf University Of M'sila, LESPA : Algeria, Abelhamid.guettouche@univ-msila.dz

Keywords: Development programs, Poverty, Human Development Index, Standard of Living

Résumé :

Cette étude vise à identifier le rôle des programmes de développement adoptés en Algérie entre 2001 et 2019 pour lutter contre la pauvreté, en se basant sur l'Indice de développement humain. Quatre programmes de développement ont été adoptés par l'Algérie au cours de cette période. Le premier est le Programme de relance économique pour la période 2001-2004, suivi du Programme d'appui à la croissance économique pour 2005-2009, puis du plan quinquennal pour 2010-2014. Le quatrième programme est le Programme de consolidation de la croissance économique pour la période 2015-2019, visant à améliorer les conditions de vie de la population. Cette étude s'est appuyée sur des méthodes descriptives et analytiques, et a conclu que les programmes de développement mis en œuvre en Algérie entre 2001 et 2019 ont contribué à la réduction de la pauvreté, selon l'Indice de développement humain (IDH). Cependant, cette amélioration n'a pas été à la hauteur des fonds investis dans ces programmes, dont l'objectif était d'améliorer le niveau de vie et de sortir les gens de la pauvreté.

Mots clés : Programmes de Développement, Pauvreté, Indice de Développement humain, Niveau de vie.

مقدمة

يعتبر الفقر من أكبر التحديات والمشكلات التي واجهتها ولا زالت تواجهها البشرية في شتى أنحاء العالم، وذلك بسبب ما ينجر عنه من آثار سلبية على المجتمع، كالجريمة والتشرد والشقاء والانقسام، ما يهدد ليس فقط المجتمعات الفقيرة بل البشرية جمعاء، وقد شغلت ظاهرة الفقر حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمتخصصين، سواء بها أو بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، وهي محل تفسير العديد من النظريات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبطت بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى التشريد والنزوح والهجرة والقهر وفقدان الأوطان. كما أن الأديان السماوية أولت اهتماما كبيرا لها، وبالذات من حيث ارتباطها بتركز الثروة لدى الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة على أموال الفقراء، وهو ما ركزت عليه النظريات الاجتماعية التي درست هذه الظاهرة.

والمتبع لانتشار الفقر في العالم يجد أن الكثير من الدول التي تعاني منه هي دول متخلفة، نتيجة لعدة عوامل كالحروب والكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات الاستهلاك وقلة الاستثمارات التنموية، وقصد التخفيف من عواقب انتشاره، ظهرت العديد من التجارب التنموية الناجحة، التي كانت بمثابة نماذج يمكن أن تستفيد منها الدول النامية للخروج من هذا النفق المظلم، ولعل من أبرز تلك التجارب يمكن أن نذكر التجريبتين البرازيلية والماليزية.

والجزائر لم تسلم من هذه الظاهرة، ومن انعكاسات التحول إلى النظام الرأسمالي، فقد ورثت بعد الاستقلال مجتمعا فقيرا ومتخلفا في كل الجوانب، سواء الجانب المادي أو الصحي أو التعليمي، نتيجة للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي التي ساهمت في تسريح الآلاف من العمال، وغلق

العديد من المؤسسات، بسبب تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، ضف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول وكذا الأزمة الأمنية وما خلفته من آثار على الاقتصاد بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، قامت الجزائر باعتماد أربع برامج تنموية، أولها برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، والثاني برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، والثالث المخطط الخماسي للفترة 2010-2014. أما البرنامج الرابع فهو برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019.

أ- الإشكالية

قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة مالية توسعية غير مسبقة، وذلك بهدف تدارك التأخر في معدلات التنمية، واحتواء انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، حيث عمدت الجزائر إلى تبني برامج استثمارية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وقد كانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها معالجة الفقر.

بناء على ما سبق يمكن صياغة السؤال الأساسي للإشكالية فيما يلي:

* ما هو دور البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة 2001-2019 في مكافحة الفقر في الجزائر وفق مؤشر دليل التنمية البشرية؟

من خلال السؤال الأساسي للإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم مؤشرات حساب دليل التنمية البشرية المستخدم في قياس الفقر؟
- كيف ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 في مكافحة الفقر في الجزائر؟
- ماهي البرامج الأكثر نجاعة في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر؟

ب- الفرضيات

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يتم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

* ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر بشكل محدود.

ج- المنهج المستخدم

بغرض الإجابة على السؤال المطروح، ومحاولة لاختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية المقدمة تم استخدام:

- **المنهج الوصفي:** من خلال تقديم وصف عام حول ظاهرة الفقر، وكذا عرض البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019؛

- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل قيم المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر في الجزائر.

د- الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الفقر، سواء بالجزائر أو الوطن العربي، نذكر منها:

- أعمار بوزيد أحمد، نمذجة الفقر في الجزائر حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- قام الباحث بتحليل ومعالجة ظاهرة الفقر من خلال تشخيصها كمياً وتحديد خصائصها ومميزاتها ومقاييسها، حيث استخدم مختلف المقاربات الأحادية والمتعددة، مع تركيزه على نظرية المجموعات الغامضة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى:
- تساهم الأبعاد (نوع السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، والدخل) إسهاماً كبيراً في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر، وهو ما يعني أن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد؛
- إتساع رقعة الفقر ما هو إلا ترجمة لعدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة ومحدوديتها والتي أبدت فشلها؛
- الأهمية النسبية للفقر ناتجة عن التباين في توزيع الدخل؛
- الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية.

Identification, Mesure et Modélisation des déterminants de la pauvreté; Cas de l'Algérie

"تعريف، قياس ونمذجة محددات الفقر: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009.

- قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحليل وقياس محددات ظاهرة الفقر في الجزائر، مركزاً على المسح الذي أنجزته مديرية الدراسات لوزارة العمل والتضامن الوطني عام 2000 حول مستويات معيشة الأسر على عينة إحصائية مكونة من 600 أسرة موزعة على 14 ولاية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:
- عدم مساواة الدخل (الفروقات في الدخل) أكثر قوة على مستوى الريف مقارنة بالحضر، وهذا حسب جميع المعايير المستخدمة؛

- عدم مساواة الدخل على مستوى الريف حساس جداً للتغيرات على مستوى الدخل بين الطبقات المختلفة للسكان؛
- عدم المساواة بين مختلف فئات الدخل أكثر وضوحاً عند ذوي الدخل المرتفع بين الرجال والنساء، أما بالنسبة لذوي الدخل المتوسط فهي أكثر وضوحاً عند النساء؛
- عدم مساواة الدخل أكثر وضوحاً عند أرباب الأسر غير المتعلمين أو ذوو المستوى الابتدائي، مقارنة بأرباب الأسر ذوو المستوى العالي.

- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

تناولت الباحثة بالتحليل والقياس واقع الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية التي تم تطبيقها، من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، ومدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نقاط أهمها:

- توجد علاقة بين التنمية البشرية والحد من الفقر، وبالتالي فإن الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية؛
 - السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية والدخل) والتي تساهم إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لا تزال موجودة في المجتمع الجزائري؛
 - سياسة التضامن الوطني في الجزائر تساهم في الإعانة المباشرة للفقراء ولو بشكل محدود، كما يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر لكن بشكل محدود؛
 - أهم المتغيرات المؤثرة في الفقر في الجزائر حسب النموذج القياسي المقدر هي: نسبة إجمالي الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي، ونسبة الاعتماد على استيراد الأغذية، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.
- ما يميز الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها، والتي ركزت في دراستها على الجزائر، هو أنها جاءت إما دراستها التطبيقية محلية، كالتى أجريت على خميس مليانة أو تلمسان، أو جاءت خلال فترة زمنية قصيرة نوعا ما، كالتى أجريت على البرامج التنموية للفترة 2005-2014، وقد جاءت هذه الدراسة لتكمل الدراسات السابقة، من خلال اعتماد فترة أطول تمثل في فترة تطبيق البرامج التنموية للفترة 2001-2019.

1- تعريف الفقر

إن المتتبع لتعريف الفقر يجد أنه لم يضبط له تعريف محدد وشامل، وهذا راجع إلى تعدد وتباين وجهات نظر الكتاب والمهتمين بهذا الموضوع، وسوف نتطرق لتعريف الفقر من خلال:

1-1- التعريف الضيق والواسع للفقر: من بين التعريفات المختلفة للفقر نجد هناك ما هو ضيق، وما هو واسع يشمل أبعادا متعددة، نستعرضها كما يلي:

أ- التعريف الضيق للفقر: يركز هذا النوع من التعاريف على الجانب الكمي فقط، والمتمثل أساسا في نقص الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- التعريف الأول: "الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة" (طبرة، 2008).

- التعريف الثاني: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة" (فارس، 2001، صفحة 21).

- التعريف الثالث: "الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب" (خطاب، 2002، صفحة 1305)، وهذا التعريف وضع معيارا فاصلا بين الفقر والغنى يتمثل أساسا في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية.

ب- التعريف الواسع للفقر: يركز هذا النوع من التعاريف على أن الفقر لا يمكن اعتباره نقصا في الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية فقط، بل هو أوسع من ذلك، فهو يعبر على قصور القدرة الإنسانية التي تتسع لتشمل حقوق المواطنة أيضا، وحسب أمارتيا سن (Amartya Sen) فإنه فسر القدرة الإنسانية بأنها "حرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية، وتعليم وصحة أفضل، وطول عمر" (النجفي و عبد المجيد، 2008، صفحة 43)، وقد إعتبر Sen أن "حياة الشخص كتوليفة من الأفعال والحالات أو النشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية" (النجفي و عبد المجيد، 2008، صفحة 44). ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- التعريف الأول: الفقر هو "فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان، من بينها الاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها" (عبد السلام، 2012، صفحة 53).

- التعريف الثاني: الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية" (الأمم المتحدة و حقوق الإنسان، 2010، صفحة 6).

- التعريف الثالث: "الفقر يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 33).

1-2- تعريف الفقر حسب التنمية البشرية: جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 أن الفقر هو "الحرمان من القدرات الأساسية، والتي تشمل الحرمان من عيش حياة طويلة، الصحة، السكن، المعرفة، المشاركة، الأمن الشخصي والبيئة، فعند تفاعل هذه الأنواع المختلفة من الحرمان فإنها تقيد بشدة خيار الإنسان" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، صفحة 25). وهذا يعني أن الفقر متعدد الأبعاد وليس مرتبط بالدخل فقط، "ولهذا السبب فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1997 قدم مؤشر الفقر البشري في محاولة لجمع المزايا المتباينة من الحرمان للأفراد لغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع. فالفقر هو أكثر من مجرد قياس الدخل وحده، لذلك فإن مؤشر الفقر البشري يستخدم مؤشرات أساسية متعلقة بالحرمان، وقصر الحياة، ونقص التعليم الأساسي، ونقص المستوى المعاشي، وتدني القدرة للوصول إلى الموارد الخاصة والعامة" (النجفي و عبد المجيد، 2008، صفحة 43).

من خلال ما سبق من تعريفات للفقر يتبين أنه لا يوجد تعريف موحد وهذا راجع لاختلاف الزوايا التي ينظر بها لهذه الظاهرة، غير أننا يمكن أن نعطي تعريفا شاملا وعاما للفقر بأنه:

حالة من الحرمان بشقيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل أساسا في مستوى الدخل إذا كان لا يكفي لتلبية أدنى الاحتياجات والمطلوبات الضرورية التي تبقي الفرد على قيد الحياة، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، أما الشق المعنوي فيتمثل أساسا في التهميش بكل صوره كالحرمان من الحقوق الإنسانية والتمثيل السياسي والحرمان الثقافي...إلخ.

2- قياس الفقر باستخدام دليل التنمية البشرية

"يتم الاعتماد في قياس الفقر عادة على عدد الفقراء بالإشارة إلى مستوى معين من الدخل يحدد لكل دولة، غير أن الحديث على مظاهر الفقر يستند إلى مؤشرات تستمد من الاستهلاك الذي يحققه هذا الدخل، مثل التغذية، توقع الحياة، معدل وفيات الأطفال، الأمية، المرض، والتعليم، التي يمكن استخدامها في التعرف على الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى مقبول في كل المجتمع" (الإمام، 1996، صفحة 36)

فالفقر إذن ظاهرة لا يمكن حصرها في تدني الدخل فقط، بل تتعداه لتشمل متغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى تعكس أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء، ويعد المدخل غير النقدي في قياس الفقر - الذي يعتمد على مقاييس غير نقدية تعكس نوعية حياة الفقراء ومدى قصور القدرات البشرية في مجالات التغذية، التعليم، والصحة - مكتملا لاتجاه الدخل لا بديلا عنه.

يعتمد دليل التنمية البشرية على حساب دليل لقياس الفقر يتركب من عدد من المؤشرات، يعبر كل واحد منها عن أحد أبعاد الفقر، وقد اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق هذا الأسلوب انطلاقا من نظريته للفقر باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد.

2-1- مضمون دليل التنمية البشرية HDI : هو دليل مركب أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990، بهدف تقييم مستوى التنمية البشرية في الدول المتخلفة، حيث يركز على ثلاث مؤشرات أساسية هي:

أ- مؤشر الصحة وطول العمر: يقاس بتوقع العمر عند الولادة، وقد تم اختيار هذا المؤشر ليمثل الحياة الطويلة والصحية، حيث أن مزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الولادة.

$$A = \frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

يتم حساب مؤشر الصحة وطول العمر وفق الصيغة التالية:

حيث: A : تمثل مؤشر الصحة وطول العمر X_i : تمثل العمر المتوقع عند الولادة الفعلي في البلد المعني.

X_{max} : الحد الأقصى للعمر المتوقع عند الولادة (25 سنة) X_{min} : الحد الأدنى للعمر المتوقع عند الولادة (85 سنة)

ب- مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم: يقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، حيث يتم حساب كلا من مؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ومؤشر

إجمالي نسب الالتحاق، ثم يجمع هذين المؤشرين للتوصل إلى مؤشر التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس.

يتم حساب كل مؤشر كما يلي:

$$B = \frac{W_i - W_{min}}{W_{max} - W_{min}} : \text{مؤشر القراءة والكتابة بين البالغين}$$

حيث: B : تمثل مؤشر القراءة والكتابة بين البالغين. W_i : تمثل معدل القراءة والكتابة بين البالغين الفعلي في البلد المعني.
 W_{max} : الحد الأقصى لمعدل القراءة والكتابة بين البالغين (100%).
 W_{min} : الحد الأدنى لمعدل القراءة والكتابة بين البالغين (0%).

$$C = \frac{Z_i - Z_{min}}{Z_{max} - Z_{min}} : \text{مؤشر إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي}$$

حيث: C : تمثل مؤشر إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
 Z_i : تمثل معدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي الفعلي في البلد المعني.
 Z_{max} : الحد الأقصى لمعدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (100%).
 Z_{min} : الحد الأدنى لمعدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (0%).

$$D = \frac{2B+C}{3} \text{ ومن ثم يتم حساب مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم } D \text{ وفق الصيغة التالية:}$$

ج- مؤشر مستوى المعيشة: يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات، وهو يمثل الصورة النقدية لمجموع ما ينتجه أفراد المجتمع في الداخل والخارج مقسوماً على عدد السكان، وبالمقارنة الدولية يتم تحويل القيمة النقدية إلى قيمته بالدولار بحسب أسعار الصرف المعتمدة في التجارة الدولية في ذلك الوقت، حيث يحسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (معادل القوة الشرائية) بالدولار الأمريكي.

$$E = \frac{\log(Y_i) - \log(Y_{min})}{\log(Y_{max}) - \log(Y_{min})} : \text{يتم حساب هذا المؤشر كما يلي:}$$

حيث: E : تمثل مؤشر مستوى المعيشة. Y_i : تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل الفعلي للبلد المعني.
 Y_{max} : الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي حددت بـ: 40000 دولار أمريكي.
 Y_{min} : الحد الأدنى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي حددت بـ: 100 دولار أمريكي.

المؤشرات A , D , E تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تستخدم هذه المؤشرات الثلاثة

$$HDI = \frac{A+D+E}{3} \text{ لحساب دليل التنمية البشرية } HDI \text{ وفق الصيغة التالية:}$$

نلاحظ أن دليل التنمية البشرية هو أيضاً يأخذ قيماً محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها. حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقتربت قيمة الدليل من الواحد وتنخفض كلما اقتربت من الصفر، ولذلك تم تصنيف الدول تنازلياً وفق الدليل المحسوب كما يلي: (قوريش، 2011، صفحة 35)

- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة: من 0 إلى أقل من 0,5

- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: من 0,5 إلى أقل من 0,80

- الدول ذات التنمية البشرية العالية: من 0,80 إلى 1

2-2- التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية HDI :

- تم إدخال بعض التغييرات والتعديلات على دليل التنمية البشرية نفسه، فقد تم من خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2010 تغيير المؤشرات المستخدمة لقياس التطور المسجل في ميادين الصحة والتعليم والدخل كما يلي:
- بالنسبة لمؤشر مستوى المعيشة تم حذف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليحل محله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي؛
 - بالنسبة لمؤشر المعرفة أو مستوى التعليم فقد تم الاستعاضة بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الامام بالقراءة والكتابة للبالغين، والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد؛
 - في مجال الصحة وطول العمر بقي العمر المتوقع عند الولادة المؤشر الرئيسي.
- كما تصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية إلى أربع أصناف: (قوريش، 2011، الصفحات 35-36)

- فئة التنمية البشرية المنخفضة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0 وأقل تماما من 0,26
 - فئة التنمية البشرية المتوسطة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0,26 وأقل تماما من 0,51
 - فئة التنمية البشرية المرتفعة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0,51 وأقل تماما من 0,75
 - فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراوح ما بين 0,75 و 1
- الجدول-1- يلخص أهم التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية، والتي تم عرضها سابقا.

الجدول-1-: أهم التعديلات التي طرأت على دليل التنمية البشرية

الأبعاد	السابق			عام 2010		
	المؤشرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المؤشرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الصحة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	25	85	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	20	83,2
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة %	0	100	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة للكبار	0	20,6
	النسبة المئوية للمُسجلين بالمدسة من الجنسين %	0	100	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال	0	13,2
مستوى المعيشة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	100	40000	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي	163	108611
	المتوسط الحسابي			المتوسط الهندسي		

المصدر: (سوسن، 2013، صفحة 94)

3- تطور الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2001 - 2019:

إن المتتبع للأهداف الاجتماعية التي رسمتها الحكومة خلال الفترة 2001-2019، يجد أنها تمحورت حول تحقيق التنمية البشرية للسكان من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية والمعيشية لهم، وقد خصصت الحكومة مبالغ كبيرة لهذا الغرض، حيث وزعت هذه المبالغ من خلال البرامج التنموية التي تم اعتمادها خلال الفترة 2001-2019. سنقوم بعرض تطور الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، باعتبار أن هذا الإنفاق يستهدف مكونات المؤشرات الأساسية لقياس الفقر (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة).

3-1- تطور الإنفاق العام على قطاعي الصحة والتعليم في الجزائر:

أولت الحكومة أهمية كبيرة لقطاع الصحة، حيث خصصت له ما يقارب 14,7 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و 85 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، و 619 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 فقد خصص من خلاله مبلغ 312,4 مليار دينار جزائري للمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل صحية متنوعة، وكذا تكوين الأطباء سواء المختصين أو العاميين.

كما أولت الحكومة أهمية كبيرة لكلا من: التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين المهني، حيث خصصت لهم ما يقارب 68,6 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و 399,5 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و 2020 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 فقد خصص من خلاله مبلغ 626,8 مليار دينار جزائري، وقد وزعت هذه المبالغ على إنشاء هياكل تعليمية (مدارس، جامعات، مخابر البحث، الإقامات والمطاعم، مراكز التكوين المهني)، بالإضافة إلى تكوين المعلمين والأساتذة... إلخ.

3-2- تطور الإنفاق على قطاعات السكن والمياه والطاقة في الجزائر:

إن من بين الأهداف الأساسية للبرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة 2001-2019 هو مكافحة الفقر، ومن بين الطرق المتبعة لتحقيق ذلك هو تسهيل وتحسين الوضع السكاني للمواطنين، من خلال خفض العدد المتوسط للأشخاص في المسكن الواحد، تحسين نوعية الخدمات العمومية في المدن والأرياف ورفع عدد المساكن التي يتم توصيلها بالماء الشروب ومصارف الصرف الصحي وكذا الكهرباء والغاز.

وقد خصصت الحكومة لقطاع السكن ما يقارب 35,6 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و 555 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و 3700 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 فقد خصص من خلاله مبلغ 443,2 مليار دينار جزائري.

بالنسبة لجهود الدولة في توفير مصدر محسن للمياه وشبكة صرف المياه القذرة والغاز والكهرباء - لأهميتها في منح بيئة صحية نظيفة - فقد خصصت الدولة مبالغ مالية ضخمة من خلال البرامج التنموية، حيث خصصت

لقطاع الطاقة ما يقارب 16,8 مليار دينار جزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وخصصت ما قيمته 192,5 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من أجل إيصال الكهرباء والغاز وتزويد السكان بالمياه، كما تم تخصيص من خلال نفس البرنامج ما قيمته 393 مليار دج (9,35% من المبلغ الإجمالي للبرنامج و23,07% من المبلغ المخصص لتطوير الهياكل القاعدية) لإنجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية في قطاع المياه، أبرزها، إنجاز 8 سدود، إنجاز وإعادة تأهيل 20 محطة لتصفية المياه، إعادة تأهيل 11 محطة للتصفية وإنجاز 8 محطات لتحويل أو نقل المياه في كلا من مستغانم، أرزيو، وهران، بن هارون، تاقصبت، و2000 مليار دينار جزائري من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، لإنجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه، استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها، الرفع من نسبة الربط بين شبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% وزيادة حجم المياه الشروب المنجزة، كما تم من خلال نفس البرنامج رصد 350 مليار دينار جزائري لتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنشاء ثلاث محطات شمسية، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 فقد خصص من خلاله مبلغ 3517,4 مليار دينار جزائري للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.

3-3- تطور الإنفاق العام على أعمال التضامن الوطني في الجزائر:

تعددت أوجه الحماية والإعانات المالية التي تمنحها الدولة للفئات المحرومة والمعوزة، بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر، بالإضافة إلى الإعانات المالية هناك الهياكل التي أنشئت خصيصا لاستقبال المسنين والمعوقين.

3-3-1- إعانات مالية مباشرة وغير مباشرة:

أ- إعانات مالية مباشرة: تتمثل أساسا في مبالغ مالية تدفع شهريا أو لكل ثلاث أشهر، موجهة للأشخاص المعاقين أو الأشخاص العاجزين عن العمل، ومن أمثلتها: (الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نوفمبر 2008، الصفحات 341-343) - تقديم منحة لكل شخص يبلغ أكثر من 18 سنة، دون موارد، ويعاني من إعاقة خلقية أو مكتسبة بنسبة 100%، تؤدي إلى عدم القدرة الكاملة على العمل، وتبعية شبه كلية، كالأشخاص طريح الفراش والأشخاص المصابين بالشلل الكلي، وكذا الأشخاص المصابين بإعاقات مختلفة والذين يعانون من التخلف الذهني التام. وقد أنشئت بموجب قانون المالية لسنة 1992، وأعيد تقييمهما سنة 2003 بمبلغ 3000 دينار جزائري، لترتفع سنة 2007 إلى 4000 دينار جزائري. بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الإعانة خلال الفترة 2005-2008 نحو 635415 شخصا؛

- يمكن أن يستفيد الطفل المحروم من الأسرة والذي لم يتم تبنيه بالكفالة لأسباب مختلفة، من إقامة مدفوعة الأجر لدى أسرة ما أو شخص ما. كما يستفيد طفل يبلغ أقل من 19 سنة من منحة شهرية تقدر بـ 1300 دج، وتبلغ هذه القيمة 1600 دج عندما يتعلق الأمر بطفل معوق، وتقدم هذه المنحة، كذلك، لكل شخص أو أسرة تأوي شخصا يبلغ 19 سنة فأكثر، يتابع دراسته، أو شخصا من الجنس اللطيف يبلغ 19 سنة يكون أعزبا أو بدون عمل؛

- في إطار الشبكة الاجتماعية يتم تقديم المنحة الجزافية للتضامن AFS توجه إلى الأشخاص العاطلين عن العمل، ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG توجه للأشخاص إلى الأشخاص المعوزين والقادرين عن العمل دون دخل، مبلغ الاستفادة مقدر حاليا بـ: 3000 دينار جزائري.

ب- إعانات مالية غير مباشرة: "نذكر على سبيل المثال لا الحصر التكفل بمصاريف النقل الحضري بنسبة 100% ومصاريف النقل بالسكك الحديدية والنقل البري بنسبة 50% بالنسبة للأشخاص بدون دخل والمعوقين حركيا أو ذهنيا والأمراض المزمنة، وفي هذا السياق تم التوقيع سنة 2009 على 8 اتفاقيات مع المؤسسات العمومية الجديدة للنقل البري، لينتقل عدد الاتفاقيات الموقعة مع المتعاملين في مجال النقل البري وبالسكك الحديدية والنقل الجوي سنة 2009 إلى 19 اتفاقية" (بن حاح و بلعاطل، 12/11 مارس 2013، صفحة 12، 13)

3-3-2- إنشاء هياكل لاستقبال الأشخاص المسنين والمعوقين:

"تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة والمراكز الطبية البيداغوجية المخصصة للأطفال المتخلفين ذهنيا، حيث استفادت هذه الهياكل في إطار البرنامج الخماسي لدعم الانعاش الاقتصادي من مبلغ 17 مليار دينار جزائري، وتعزيزت سنة 2009 بفتح 14 مؤسسة جديدة لينتقل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات إلى 289 هيئة بطاقة استقبال نظرية تقدر بـ 30000 مقعد تضاف إليها المراكز التي تسييرها الحركة الجمعوية" (بن حاح و بلعاطل، 12/11 مارس 2013، صفحة 13)

من أجل ضمان إستفادة الفئات المحرومة من مختلف الإعانات السابق الإشارة إليها، تم استحداث مكتب الشبكة الاجتماعية على مستوى كل بلدية، إضافة إلى إنشاء خلايا جوارية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27-09-2008، تتولى مهمة تقديم المساعدة لسكان المناطق المعزولة خاصة في مجالات الصحة والتعليم.

تدعيما للجهد المبذول لحماية الفئات الهشة في المجتمع، تم تسطير برنامج عمل يتمحور حول النقاط التالية:

(الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، نوفمبر 2008، صفحة 335)

- تحسين شروط تعليم الأطفال، وبالأخص، القاطنين في المناطق النائية والفقيرة؛
 - تحسين تدابير الإعانة والتضامن الوطني وتكييفها حسب احتياجات المستفيدين وآمالهم؛
 - التدخل الجوّاري لاسيما لدى سكان المناطق الريفية؛
 - إحداث هياكل استقبال جديدة مكيفة حسب التغيرات الطارئة؛
 - إحداث إعانات عيش بالبيت لفائدة الأشخاص المسنين؛
 - إحداث مراكز إعانة إستعجالية لفائدة الأشخاص المحتاجين مؤقتا؛
 - إعادة تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي البلدي من أجل تدخل جوّاري في مجال التضامن.
- من أجل تحقيق المهام وبلوغ الأهداف السابق الإشارة إليها، نمت ميزانية التسيير لوزارة التضامن الوطني في الجزائر بشكل مطرد خلال العشرة الأخيرة منتقلة من 51,54 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 35,26 مليار دينار جزائري سنة 2003، لتبلغ 92,93 مليار دينار جزائري سنة 2010

3-4- تطور الإنفاق العام على قطاع التشغيل في الجزائر:

تم من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي توجيه 90% من الغلاف المالي لإنعاش القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل بصورة غير مباشرة (خاصة الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، والفلاحة والصيد البحري)، كما تم تخصيص بشكل مباشر ما يقارب 16 مليار دينار جزائري من خلال نفس البرنامج للتشغيل والحماية الاجتماعية، ويخص أساسا برنامج الأشغال ذات الاستعمال المكثف الموجهة للولايات المحرومة، حيث تهدف إلى توفير 70000 منصب شغل إضافي. كما أن البرنامج يعتمد نشاطا هاما يرمي إلى تأطير سوق العمل الذي يتطلب موارد لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل، في حدود 0,3 مليار دينار جزائري.

كما سعى برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) إلى تحقيق هدفين أساسيين في مجال الشغل، أولهما يتمثل في خلق مليوني منصب شغل، أما ثانيهما فيتمثل في فتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة. وقصد إنشاء هذه المؤسسات وترقية الشغل، خصص قانون المالية التكميلي عدة ترتيبات منها: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 2008، صفحة 26)

- تمديد سنتين لفترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشئ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 على قانون المالية لسنة 1997، لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (*ENSE*)، والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

- تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات (*IBS*) على خمس سنوات والتي تم إنشاؤها بموجب أحكام القرار رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفر أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم؛

- رفع التخصيصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. فيما يخص البرنامج الخماسي (2010-2014) فقد تم تحديد هدف خاص بالتشغيل، يتمثل في خلق ثلاث ملايين منصب شغل جديد في آفاق 2014، منها مليون ونصف مليون منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، "وقد خصص لذلك ما يقارب 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب إنتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدررها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي" (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، صفحة 2)

أما فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فقد كانت من أهدافه مواصلة الجهود في مكافحة البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج الذي يخلق للثروة واستحداث مناصب الشغل.

4- أثر البرامج التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية هو دليل مركب أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990، بهدف تقييم مستوى التنمية البشرية في الدول المتخلفة، حيث يركز على ثلاث مؤشرات أساسية تم تعديلها من خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2010، ومن خلال هذا العنصر سنتعرض لتطور قيم هذا الدليل وتطور مؤشرات في الجزائر.

4-1- تطور قيم دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021

من أجل معرفة أثر البرامج التنموية للفترة 2001-2019 على ظاهرة الفقر نستعرض الجدول 2-، الذي يبين

قيم دليل التنمية البشرية وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر للفترة 2000-2021.

الجدول 2-: قيم دليل التنمية البشرية وقيم المؤشرات المستخدمة في حسابه في الجزائر خلال الفترة

2000-2021

الرتبة عالميا	دليل التنمية البشرية	مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005		مؤشر معرفة القراءة والكتابة للبالغين والقيّد الإجمالي للتعليم			مؤشر العمر المتوقع عند الولادة		قبل تعديل المؤشرات
		نصيب الفرد بالدولار	قيمة المؤشر	معدل القيد الإجمالي للتعليم %	نسبة المعرفة %	قيمة المؤشر	العمر المتوقع بالسنوات	قيمة المؤشر	
106	0,697	5308	0,66	72	66,7	0,69	69,6	0,74	2000
107	0,704	6090	0,69	71	67,8	0,69	69,2	0,74	2001
108	0,704	5760	0,68	70	68,9	0,69	69,5	0,74	2002
103	0,722	6107	0,69	74	69,8	0,71	71,1	0,77	2003
102	0,728	6603	0,70	73	69,9	0,71	71,4	0,77	2004
104	0,733	7062	0,711	73,7	69,9	0,711	71,7	0,778	2005
/	0,760	7416,2	0,72	68,96	72,8	0,715	75,7	0,845	2006
104	0,754	7740	0,728	73,6	73,84	0,730	72,2	0,845	2007
/	0,779	8753,87	0,747	/	75,4	0,746	70,7	0,845	2008
الرتبة عالميا	دليل التنمية البشرية	مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005		مؤشر سنوات الدراسة للكبّار، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال		مؤشر العمر المتوقع عند الولادة		بعد تعديل المؤشرات	
		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر			
84	0,677	0,731		0,612		0,866		2010	
96	0,698	0,734		0,627		0,869		2011	
93	0,713	0,740		0,641		0,868		2012	
93	0,717	0,739		0,659		0,877		2013	
83	0,736	0,744		0,673		0,880		2014	
83	0,745	/		/		/		2015	
82	0,759	/		/		/		2018	
91	0,745	/		/		/		2021	

المصدر: - التقارير العالمية للتنمية البشرية من 2001 إلى 2022.

- مؤشرات سنة 2006، 2007، 2008: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر، 2007، 2008.

- قيمة المؤشرات من سنة 2010 إلى غاية 2014: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية

البشرية في الجزائر، 2015.

- دليل التنمية البشرية من سنة 2010 إلى غاية 2014: التقارير العالمية للتنمية البشرية من 2001 إلى 2022.

- قيمة نصيب الفرد من الدخل بالدولار لسنتي 2013 و 2014 كانت حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2011.

من خلال الجدول 2- نلاحظ أن دليل التنمية البشرية تراوحت قيمته ما بين 0,697 و 0,779 خلال الفترة 2000-2008، أي أنها تنتمي إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، أما خلال الفترة 2010-2021 فتراوحت قيمته ما بين 0,677 و 0,745 أي أنها تنتمي إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، كما نلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية ارتفعت في الفترتين المذكورتين، فخلال الفترة 2000-2008 ارتفعت قيمته من 0,697 سنة 2000 إلى 0,728 سنة 2004 بنسبة زيادة قدرها 4,45%، لنتقل بعدها قيمة الدليل إلى 0,760 سنة 2006 لتراجع بعدها قيمة الدليل إلى 0,754 سنة 2007، ثم ترتفع مرة أخرى لتصل إلى 0,779 سنة 2008 بنسبة زيادة قدرها 11,76% مقارنة بقيمة الدليل لسنة 2000، أما خلال الفترة 2010-2021، ومع تغيير المؤشرات المستخدمة لتقدير قيمة دليل التنمية البشرية فقد ارتفعت قيمة الدليل من 0,677 سنة 2010 إلى 0,745 سنة 2021 بنسبة زيادة قدرها 10,04%. إن ما يلاحظ من خلال القراءة الإحصائية لهذه النتائج هو أن قيمة الدليل ارتفعت من سنة لأخرى، لكن هذا الارتفاع كان بنسب ضئيلة بحيث لا يتناسب وما ضخ من أموال في إطار البرامج التنموية من أجل التنمية البشرية، أي أن البرامج التنموية حسب هذا الدليل حسنت من مستوى الفقر لكن بدرجة ضئيلة، كما نسجل أيضا أن قيمة الدليل بقيت ثابتة في فئة واحدة خلال الفترتين (فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لمدة 8 سنوات، وبعد تعديل المؤشرات رست عند فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة)، وهذا دليل على أن نسبة الزيادة في قيمة الدليل كانت ضئيلة جدا بحيث لم ترق بالدولة إلى فئة أفضل.

4-2- تطور مؤشرات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021:

إن التحسن المسجل من سنة لأخرى في مجال التنمية البشرية في الجزائر على الرغم من ضآلته يرجع إلى التحسن في مؤشرات التنمية البشرية التي تأثرت بالسياسة التي اتبعتها الدولة في إطار البرامج التنموية للفترة 2001-2019، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لكل من الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، والتي تشكل في مجملها مؤشرات أساسية لقياس التنمية البشرية. وهذا ما سنبينه من خلال العناصر التالية:

4-2-1- مؤشر الصحة وطول العمر:

يتم قياس هذا المؤشر بالعمر المتوقع عند الولادة، ومن خلال الجدول 2- نلاحظ أن هذا المؤشر ارتفعت قيمته بين سنتي 2000 و 2014 من 0,74 إلى 0,88، وعند التمعن في هذا المؤشر نجد أنه يتأثر بدرجة كبيرة بمدى توفر الخدمات الصحية (المستشفيات، العيادات، الأطباء المختصين... إلخ)، وهو ما أولته الدولة اهتماما بالغا من خلال البرامج التنموية، فالنتائج المحققة من خلال هذا المؤشر تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال حماية صحة الأفراد.

4-2-2- مؤشر المعرفة أو مستوى التعليم:

يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على مؤشرين هما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ومعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، الذين تم تغييرهما فيما بعد، حيث عوضا بمتوسط سنوات الدراسة للكبار ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة، ومن خلال الجدول -2- نلاحظ أن هذا المؤشر ارتفعت قيمته بين سنتي 2000 و 2008 من 0,69 إلى 0,746، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين التي انتقلت من 66,7% سنة 2000 إلى 75,4% سنة 2008، وكذا التحسن في معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الذي انتقلت قيمته من 72% إلى 73,6%، كما ارتفعت قيمة مؤشر المعرفة بين سنتي 2010 و 2014 من 0,612 إلى 0,673، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة للكبار، وعند التمعن في هذا المؤشر نجد أنه يتأثر بدرجة كبيرة بمدى تحسن وضعية التعليم (المدارس، الجامعات، الأساتذة، مدارس محو الأمية، ... إلخ)، وهو ما أولته الدولة اهتماما بالغاً من خلال البرامج التنموية، فالنتائج المحققة من خلال هذا المؤشر تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين المهني.

4-2-3- مؤشر مستوى المعيشة:

يتم قياس هذا المؤشر بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي حل محله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ومن خلال الجدول -2- نلاحظ أن هذا المؤشر ارتفعت قيمته بين سنتي 2000 و 2008 من 0,66 إلى 0,747، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005 الذي انتقل من 5308 دولار سنة 2000 إلى 8753,87 دولار سنة 2008، كما ارتفعت قيمة مؤشر تحسن مستوى المعيشة بين سنتي 2010 و 2014 من 0,731 إلى 0,744، وعند التمعن في هذا المؤشر نجد أنه يتأثر بدرجة كبيرة بمدى تحسن معدل النمو الاقتصادي.

خاتمة:

بعد دراسة موضوع الإشكالية التي تمحورت حول دور البرامج التنموية للفترة 2001-2019 في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر وفق دليل التنمية البشرية، فقد تم التوصل إلى النتائج والمقترحات التالية:

1- النتائج البحثية:

- صعوبة تحديد تعريف موحد لظاهرة الفقر، وذلك نظرا لكونها متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى اختلاف اتجاهات الباحثين وتباين الجوانب التي يتناولون من خلالها بالدراسة هذه الظاهرة؛
- يمكن أن نعطي تعريفا شاملا وعاما لظاهرة الفقر بأنها حالة من الحرمان بشقيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل أساسا في مستوى الدخل إذا كان لا يكفي لتلبية أدنى الاحتياجات والمتطلبات الضرورية التي تبقي الفرد على قيد الحياة، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، أما الشق المعنوي فيتمثل أساسا في التهميش بكل صوره كالحرمان من الحقوق الإنسانية والتمثيل السياسي والحرمان الثقافي... إلخ؛

- دليل التنمية البشرية هو دليل مركب أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990، بهدف تقييم مستوى التنمية البشرية في الدول المتخلفة، حيث يركز على ثلاث مؤشرات أساسية، الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، تم تعديلها من خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2010؛
- إن المتتبع للأهداف الاجتماعية التي رسمتها الحكومة خلال الفترة 2001-2019، يجد أنها تمحورت حول تحقيق التنمية البشرية للسكان من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية والمعيشية لهم، وقد خصصت الحكومة مبالغ كبيرة لهذا الغرض، حيث وزعت هذه المبالغ من خلال البرامج التنموية التي تم اعتمادها خلال الفترة 2001 - 2019.
- ساهمت البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2019 في تخفيض نسبة الفقر حسب دليل التنمية البشرية، لكن هذه المساهمة كانت بدرجة ضئيلة، فمن خلال مؤشر دليل التنمية البشرية، نلاحظ وجود تحسن لكنه لم يرق إلى درجة ما تم ضحه من أموال في إطار هذه البرامج، والتي كان هدفها هو تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الخروج من دائرة الفقر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية؛

2- المقترحات:

- بناءا على النتائج السابقة هناك عدة مقترحات يمكن أن تساهم في إيجاد حلول كفيلة بعلاج ظاهرة الفقر في الجزائر، نذكر منها:
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة للحد من ظاهرة الفقر، وذلك بمحاولة إسقاطها على الجزائر وبلورتها وفق ما تقتضيه متطلبات التركيبة الداخلية للمجتمع، فالاقتصاد البرازيلي مثل الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على عوائد البترول، والاقتصاد الماليزي يختلف على الاقتصاد الجزائري في موارده، لكن كلا التجريبتين في تحقيق التنمية ومعالجة الفقر كانتا ناجحتين، ويعود السبب في ذلك إلى أمر مهم متوفر لكلا البلدين وهو الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة للواقع، وتوفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذه، وهو ما يجب أن يتحقق في الجزائر قصد تحقيق النجاح في أي تجربة تنموية؛
- وضع السياسات الملائمة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة؛
- تطوير ودعم الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي، وإتباع سياسات اقتصادية لرفع القدرة الشرائية وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني للتخفيف من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم؛
- اعتماد سياسات التوازن الجهوي وتوزيع مكاسب التنمية على جميع المناطق دون التركيز على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات، مثل، التكدس السكاني، الهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية، تكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل والتهميش؛
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بمراجعة اتفاقات الشراكة، بما يضمن تحقيق مصالح الاقتصاد الوطني؛
- التركيز على التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو هدف التنمية وهو الذي يقود إلى عمليات التحول والتغيير؛

- تفعيل البدائل الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية بإقامة مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف؛
- تفعيل دور الدواوين والهيئات الإحصائية المتخصصة، بغرض توفير الإحصائيات السنوية حول جميع المتغيرات الاقتصادية، وذلك قصد استعمالها في القياس لمساعدة متخذي القرار، وإتاحة المعلومات الضرورية للباحثين.

المراجع:

- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. (نوفمبر 2008). تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (ديسمبر 2008). آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997). تقرير التنمية البشرية لعام 1997. نيويورك: الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان. نيويورك: الأمم المتحدة.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء. (24 ماي 2010). برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. الجزائر: بيان اجتماع مجلس الوزراء.
- حسن طبرة. (05 جوان 2008). الفقر.. مفهومه وأنواعه. تاريخ الاسترداد 20 مارس 2014، من الحوار المتمدن: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136836
- سالم توفيق النجفي، و أحمد فتحي عبد الحميد. (2008). السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة إلى الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الرزاق فارس. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كمال خطاب. (2002). دور الاقتصاد الاسلامي في مكافحة مشكلة الفقر. مجلة أبحاث الزيموك، صفحة 1305.
- محمد محمود الإمام. (1996). السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر. مصر: معهد التخطيط القومي.
- مروان الحوري. (28 أبريل 2009). المسح المتكامل لأوضاع الأسر المعيشية. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، الصفحات 23-24.
- مربي سوسن. (2013). التنمية البشرية في الجزائر - الواقع والآفاق. جامعة منتوري - قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- مصطفى محمود عبد السلام. (2012). المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- منظمة الأمم المتحدة، و منظمة حقوق الإنسان. (سبتمبر 2010). حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر. سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، صفحة 6.
- مونير بن حاح، و عياش بلعاطل. (12/11 مارس 2013). أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010. تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014 (صفحة 12، 13). سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- نصيرة قوريش. (2011). التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، صفحة 35.